المبحث الثالث

الصحافة الأفريقية بين الاستقلال والتبعية(*)

* أجرت الدراسة: أ.د. عواطف عبد الرحمن – أستاذه الصحافة والإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة

obeikandl.com

obeikandl.com

تقدم لنا الدول الافريقية فى مجملها وجهين متضادين فهى تمثل من جهة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وسكانية متشابهة عند مقارنتها بالدول المتقدمة ولكن ما أن ينظر إلى هذه الدول بمعزل عن بقية العالم حتى تبدو شديدة التنوع. وهذا التنوع لا يقتصر على الدول ذاتها بل إن فى كل دولة منها تنوعاً مذهلاً يرجع إلى مجموعة من العناصر المركبة. فهى تتكون أولاً من سكان ذوى أصول قبلية متنوعة وفى داخل كل وحدة من هذه المجموعات تتمتع الجماعات التى تكونها بأصالة قوية. كما أن تنظيم هؤلاء السكان كان يقوم عند احتكاكهم بالغرب على أسس اجتماعية مختلفة. وقد توصلت الدول الافريقية فى تطورها إلى نظم اقتصادية واجتماعية شديدة التباين يمكن وصف خطوطها العريضة بأنها تتراوح بين التنظيم القبلى الذى يقوم على الشيوع وبين النظم شبه الاقطاعية التى يتفاوت تنظيمها من بلد إلى آخر بدرجات مختلفة. وفى معظم هذه البلاد تتعايش أشد أشكال التنظيم تطوراً مع أكثرها بدائية. وخلافاً للدول المتقدمة التى تطورت بصورة ذاتية فإن الدول الأفريقية لا يمكن تقييم أوضاعها الراهنة إذا أغفلنا النفوذ الاجنبى. فلقد تباينت النظم الاستعمارية كثيراً بتباين الأمم واختلاف العصور وكذلك اختلفت وسائلها وأهدافها إذ تختلف بصورة واضحة نماذج كل من الاستعمار الاسبانى والبرتغالى فى القرنين ١٦، ١٧ عن تلك التى تقابل العهود الأولى من الثورة الصناعية[١].

وقد يبدو من الضرورى أن نستعرض بشكل موجز آثار الظاهرة الاستعمارية الأوربية على الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمعات الأفريقية ثم نتابع ردود الفعل الأفريقية التى تمثلت فى حركة التحرر الوطنى الأفريقى التى بدأت تفرض نتائج وجودها منذ نهاية الخمسينات فى القرن العشرين. وعندما نتأمل قليلاً الظاهرة الاستعمارية الأوربية نلاحظ أنها تمخضت عن ثلاثة أشكال كان لكل منها أسلوبه المميز سواء فى الحكم أو فى الاستغلال الاقتصادى أو فى إدارة الصراع مع القوى المحلية. فنلاحظ أن الرأسمالية التجارية الأوربية قد أفرزت أقدم الأشكال الاستعمارية وأكثرها تخلفاً وتتمثل فى كل من الاستعمار الاسبانى والبرتغالى فى القرنين ١٦، ١٧

(١) جون هاتش: تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ترجمة عبد العليم منسى - دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٩ ص٤٣٧-٤٥٦.

تليها فى الترتيب الزمنى الرأسمالية الصناعية الأوربية التى أدى تطورها فى القرنين ١٨، ١٩ إلى ظهور كل من الاستعمار البريطانى والفرنسى والألمانى والبلجيكى. أما الشكل الثالث والأخير فهو يتجسد فى ظاهرة الاستعمار الاسيتطانى الأبيض فى بداية القرن العشرين وكان الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية هو مجالها الحيوى ولقد ساهمت طبيعة المستعمر ودرجة تطوره فى سلم الرأسمالية الأوربية فى تحديد شكل ومضمون الصراع مع شعوب المستعمرات. فنلاحظ أن كلا من الاستعمار الفرنسى والبريطانى قد خلق مناخاً للصراع مختلفاً عن ذلك المناخ الذى فرضه كل من الاستعمار البرتغالى والاسيتطانى فقد اتسمت السلطة الاستعمارية الفرنسية بالطابع الأوتوقراطى أكثر من الاستعمار البريطانى الذى كان يعتمد على أساليب للحكم اتسمت بالمرونة والليبرالية من حيث السماح بقيام أحزاب وطنية وبالتالى صدور صحف وطنية تعبر عن هذه الأحزاب. وقد ساعد هذا المناخ على نشوء حركات وطنية اتبعت الأسلوب السلمى فى كفاحها ضد الاستعمار البريطانى. وقد حققت هذه الحركات السلمية أهدافها فى الحصول على الاستقلال الكامل أو المشروط أو مجرد وعد بالاستقلال ووصلت إلى ذروة نجاحها فى نهاية الخمسينات وبداية الستينات فى القرن العشرين.. هذا بينما تجد أن المستعمرات الأفريقية التى لجأت إلى الكفاح المسلح هى التى خضعت للاستعمار الأكثر تخلفاً والذى يتميز بروح القهر الصليبية حيث قام بتحويل الشعوب الأفريقية التى خضعت له إلى مجموعة من الكادحين المعدمين وبالتالى فقد جاءت ثوراتها الوطنية متأخرة عن سواها ولكنها تتميز بالعنف المسلح وتشتمل على مطالب كل من الثورتين الوطنية والاجتماعية معاً.

هذا وقد تبلورت على أرض القارة الأفريقية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الستينيات ثلاثة اتجاهات رئيسية لتحقيق التحرر الوطنى والحصول على الاستقلال يمكن انجازها على النحو التالى:-

أولاً: الاتجاه السلمى المعتدل الذى تمثل فى اقتناع بعض الزعامات الأفريقية بفكرة العمل داخل النظام الاستعمارى للحصول منه على الاستقلال من خلال العمل الدستورى وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من نيجيريا والسنغال وساحل العاج.

ثانياً: الاتجاه السلمى الراديكالى وقد تبنته التنظيمات الشعبية التى تصدت للقوى الاستعمارية ووضعتها أمام الاختيار بين منح الاستقلال السياسى لهذه التنظيمات الوطنية أو المواجهة الشعبية الحادة التى كانت تملك هذه التنظيمات القدرة على تفجيرها وقد عبر عن هذا الاتجاه كل من غينيا وغانا وتنجانيفا.

ثالثاً: الكفاح المسلح وقد لجأت إليه الجماهير الأفريقية لمواجهة حكم المستوطنين الأوربيين مباشرة إذ أنها لم تجد مفراً من اللجوء إلى الكفاح المسلح الذى واجه عدة انتكاسات فى روديسيا وصفى فى كينيا ونجح فى إطار الثورة الوطنية الشاملة فى كل من الجزائر وانجولا وموزمبيق وغينيا وزيمبابوى[١].

وقد انقسم المجتمع الافريقى أثناء الفترة الاستعمارية إلى ثلاثة قطاعات، القطاع التقليدى وقطاع المهنيين وعمال المدن وفيما بينهما قطاع الحرفيين الذى كان ينتمى بعض أفراده إلى عائلات وقبائل لها وزنها فى المجتمع إذ كانت تتمتع برسوخ مكانتها وثرائها النسبى. وقد كان للاستعمار الأوربى أثر على التركيب الاجتماعى للمجتمعات الأفريقية يتكون من عدة أبعاد أولها أنه أضعف الحكم القبلى بأن قلل من شأن وطبيعة المجتمع المستقرة وثانيها أنه خلق طبقة بورجوازية جديد من المحامين والأطباء والمدرسين والتجار وثالثها أنه خلق طبقة بورجوازية صغيرة متمدينة ومتداخلة مع العمال وتتكون من العمال المهرة والكتبة وصغار المدرسين والتجار والصحفيين وهذه الطبقة تمثل غالبية سكان المدن كما كانت تعيش قريبة من القطاعات الواسعة من العمال الريفيين[٢].

المثقفون الأفريقيون فى مرحلة التحرر الوطنى:

لقد لعب المثقفون الأفريقيون دوراً قيادياً فى مرحلة التحرير الوطنى سواء الرعيل الأول منهم والذى كانوا ينتمون فى غالبيتهم إلى الأوساط البورجوازية الاصلاحية وكانوا يهدفون فى أفضل الأحوال إلى تحقيق التسويات مع السلطات

(١) جاك وودز: جذور الثورة الافريقية – ترجمة فؤاد بلبع – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة ١٩٧١ – ص٤٠٢-٤٠٧.

(٢) عدد من العلماء السوفيت: التركيب الطبقى للبلدان النامية – ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس – منشورات وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧٤ – ص٣٥٧-٣٦٧.

الاستعمارية. أما الرعيل الثانى من المثقفين الأفريقين فقد تميز بالأسلوب الراديكالى فى مواجهة السلطات الاستعمارية مما ساعدهم على تحقيق الاستقلال الوطنى وقد كان الحصول على الاستقلال نذيراً بحمل كثير من التغيرات الجوهرية التى طرأت على موقع المثقفين الافريقيين وأدوارهم فى الدول الأفريقية المستقلة. إذ تبنى بعضهم فكر ومصالح الجماهير الافريقية بينما انصرف البعض الآخر عن مواقع الريادة يأساً من الأوضاع التى نشأت بعد جلاء المستعمرين هذا فى الوقت الذى تعلق فيه الفريق الثالث بأذيال الحكومات الافريقية الجديدة كناطقين باسمها ومبررين لسياستها. هذا هو التغير الذى طرأ على مواقع المثقفين الافريقيين بعد الاستقلال. أما أدوارهم فقد تعرضت لتغيرات أساسية وذلك بسبب المهام والمسئوليات التى أصبحت تواجهها الحكومات الأفريقية بعد الحصول على الاستقلال من ناحية وبسبب التغير الذى طرأ على علاقة المثقفين الأفريقيين بالسلطة السياسية من ناحية أخرى. فقد أصبحت المهمة الأولى أمام الحكومات الأفريقية هى إعادة بناء الدولة بصورة جذرية سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى. وإذا كانت هذه المرحلة لا تحتاج بالدرجة الأولى إلى دعاة سياسيين وخطباء بقدر حاجتها إلى مهندسين وأطباء وخبراء فنيين فى شتى المجالات فإن ذلك لا يعنى انتهاء دور المثقفين بقدر ما يعنى التغير فى نوعية هذا الدور إذ يبدأ دورهم فى التراجع كطليعة سياسية ويفتح أمامهم امكانيات وآفاقاً جديدة لم تكن موجودة فى المرحلة الاستعمارية وتبدأ أمام المثقفين مهمة اعادة بناء الثقافة الوطنية وبعث الجوانب الايجابية فى التراث الافريقى. والواقع أن الدور القيادى للمثقفين الأفريقيين فى مرحلة التحرر الوطنى ذو طابع مؤقت ومحدود تاريخياً. ويظل هذا الدور ممكناً طالما أن هناك ضرورة موضوعية تفرضها أوضاع الدول الأفريقية للتحرر من السيطرة الأجنبية. ولكن فى سياق تحول المجتمعات الأفريقية التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية إلى مجتمعات مستقلة تتطلع إلى التصنيع واعادة البناء من خلال برامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هنا يتغير موقع ودور المثقفين الافريقيين وتفرض عليهم المرحلة الجديدة مسئوليات ومهام جديدة[1].

(١) عواطف عبد الرحمن: مقدمة فى الصحافة الأفريقية - منشورات الجمعية الأفريقية - القاهرة ١٩٨٠ - ص٤٠-٤٢.

الصحافة الأفريقية فى مرحلة التحرر الوطنى:

لم تشهد الدول الأفريقية نشوء صحف وطنية طوال المرحلة الأولى من وجود الاستعمار الأوروبى والتى امتدت حتى بداية القرن العشرين فيما عدا بعض الدول مثل غانا ونيجيريا اللتين شهدنا ظهور صحافة وطنية مزدهرة وقادرة على توجيه النقد للسلطات الاستعمارية وذلك منذ وقت مبكر يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر. وتتميز منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالانجليزية بأنها كانت مهداً لأول صحيفة أفريقية تصدر بالقارة ويمتلكها ويصدرها صحفى أفريقى هو شارل بانومان الذى أصدر صحيفة (أكرا هيرالد) منسوخة على اليد ١٨٥٧. وقد تحولت فيما بعد إلى صحيفة مطبوعة وتغير اسمها إلى وست أفريكان هيرالد. ولا شك أن الاختلاف الأساسى بين السيطرة الفكرية والثقافية لكل من الاستعمار البريطانى والفرنسى علاوة على اختلاف نوعية ومعدل تطور الحضارات التقليدية فى الدول الافريقية التى خضعت لهذين النوعين من الاستعمار كان له تأثيره الواضح فى ازدهار الكلمة المطبوعة فى المناطق الناطقة بالانجليزية (الانجلوفون) عنها فى المناطق الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون).

وقد ارتبط نشوء الصحافة الوطنية فى أفريقيا بنمو النخبة الوطنية التى تصدت لقيادة الحركة الوطنية فى الدول الأفريقية وقد تبلور نشاطها فى شكل تجمعات أو تنظيمات شبه حزبية. وكانت معظم الحركات الوطنية تتمحور حول النشرة السياسية ثم يأتى بعد ذلك التجسيد المادى للحركة فى شكل أعضاء أو كيان تنظيمى. وتبرز مصر كمثال واضح فى هذا الصدد فمن الظواهر الجديرة بالذكر فى تاريخ الحياة السياسية المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هو أن أغلب الأحزاب قد بدأت خطواتها الأولى بتجمعات حول الصحف بمعنى آخر أنه بدلاً من أن تنشئ الأحزاب صحفاً ناطقة باسمها انشأت الصحف أحزاباً كتجسيد مادى لأرائها فالحزب الوطنى كونه مصطفى كامل مؤسس صحيفة اللواء وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ترأسه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد كما أن حزب الأمة خرج أساساً من صحيفة الجريدة وكان لطفى السيد مدير تحريرها سكرتير الحزب والمعبر الحقيقى عن آرائه. هذا وقد لغبت الصحافة الوطنية فى أفريقيا عدة أدوار اختلفت وتنوعت باختلاف وتنوع مهام كل مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى من أجل

الاستقلال. فإذا كانت الصحافة قد استندت فى مرحلة الكفاح السلمى إلى تنظيمات سياسية وأحزاب تمثل الشرائح المتوسطة أو الصغيرة من البورجوازية الوطنية. فإن الصحافة الأفريقية فى مرحلة الكفاح المسلح قد عبرت عن ثورات وطنية يشكل الفلاحون الفقراء هيكلها النضالى وقد اقتصرت الصحافة الوطنية فى مرحلة الكفاح السلمى على رفع شعار الاستقلال السياسى وانحصر دورها فى طرح المطالب الوطنية فقط دون التعرض للأبعاد الاجتماعية. أما صحافة الكفاح المسلح فقد كانت تطالب بالاستقلال السياسى الشامل وتطرح رؤية كاملة للتغيير الاجتماعى. ولذلك فإن مضمون هذه الصحافة كان أكثر شمولاً وراديكالية فى طرحها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من صحافة المرحلة الأولى وأبرز مثال لذلك صحيفة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية (١٩٥٤ – ١٩٦٢) التى لم تكن امتداداً للصحافة الوطنية السابقة عليها سواء من حيث الشكل أو المضمون أو كوادر المحررين. وقد عانت صحافة الكفاح المسلح من نقص الامكانيات وعدم وجود كوادر مدربة واعتمدت على المعونات التى كانت تتلقاها من الدول الافريقية المستقلة والدول الاشتراكية وبعض الهيئات الأوربية المتعاطفة مع النضال الأفريقى. هذا بينما لم تعان صحافة الكفاح السلمى من نقص الامكانيات بقدر معاناتها من قيود السلطة الاستعمارية (المصادرة – اعتقال المحررين – إلغاء تراخيص الصحف). وإذا كان التراث القبلى والأمية وتعدد اللغات تمثل أبرز الصعوبات التى واجهتها الصحافة الأفريقية فى المرحلتين فإن صحافة الكفاح المسلح قد نجحت فى استخلاص أساليب جديدة للتغلب على أمية الجماهير وذلك بالاستعانة بالمسئولين السياسيين الذين كانوا يقومون بقراءة النشرات الثورية للجماهير وإبلاغهم بنتائج المعارك علاوة على دورهم فى مجال التعبئة السياسية والثورية. هذا بينما اقتصرت الصحافة الوطنية فى مرحلة الكفاح السياسى على التعامل مع شريحة صغيرة من الجماهير الملتفة حول النخبة الوطنية[1].

(١ أ) Rosalynde Ainslie: The press in Africa- communications past and present – New York. 1967.

(١ ب) Dennis Wilcox: Mass Media in Black Africa, Philosophy and control. Praeger Publisher - New York. 1976. Pp. 48-51.

(١ ج) عواطف عبد الرحمن: الدعاية الثورية فى إفريقيا – دراسة تحليلية لصحافة حركات التحرر الأفريقية – مذكرات غير منشورة – كلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٧٧.

الصحافة الأفريقية فى مرحلة الاستقلال:

لقد طرأ تغير شبه جذرى على دور الصحافة الأفريقية فى مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الحصول على الاستقلال إذ فقد النشاط الصحفى والدعائى أهميته السابقة وتغيرت طبيعة المهام التى كانت تقوم بها الصحافة أثناء مرحلة التحرر الوطنى. كما كان للميراث الاستعمارى تأثيره السلبى على مواقف الزعماء الأفريقيين من الصحافة بعد الاستقلال. فلعله من المثير حقاً أن نعلم أن معظم هؤلاء الزعماء قد بدأوا نضالهم السياسى فى الميدان الإعلامى كمحررين أو ناشرين لصحف أو نشرات وطنية وقد برز منهم كينياتا فى كينيا ونيريرى فى تانزانيا وتكروما فى غانا وازيكوى فى نيجيريا. وانطلاقا من هذه البداية فإن معظم الزعماء الأفريقيين أصبحوا يخشون الصحافة لأنهم يدركون قدراتها التأثيرية على الجماهير وبالتالى قدرتها على تغيير النخبة الحاكمة. لذلك نجد أن كثيراً من الزعماء الأفريقيين قد توسعوا فى الإطار القمعى ليس فقط من أجل المحافظة على نفوذهم وبقائهم فى السلطة فى الأساس ولكن أحياناً من أجل أهداف وطنية مثل ربط مسئوليات الإعلام بأهداف التنمية الوطنية.

ومن أبرز ما تتسم به الصحافة الأفريقية فى مرحلة الاستقلال ذلك الانقسام الثقافى بين الصحف التى تكتب بالفرنسية وتتوجه إلى العالم الناطق بالفرنسية وتلك التى تكتب بالانجليزية وتوجه أخبارها إلى المناطق الناطقة بالانجليزية. إن هذا الانقسام حاجز معترف به فى أفريقيا المستقلة ويمثل عقبة فى طريق الوحدة الأفريقية. وتعمل كثير من الصحف الأفريقية الوطنية بوعى للتغلب على هذا الحاجز عن طريق محاولة إجراء تغطية اخبارية حقيقية تشمل القارة الافريقية بأكملها ومن أبرز هذه الصحف (هوريا) فى غينيا و(ليسور) فى مالى وصحف تانزانيا والجزائر كذلك تتميز الصحافة الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال بعدم انتمائها للتراث الأوربى خصوصاً فى المضمون إذ أنها تعد امتداداً لصحافة النضال ضد الاستعمار ولذلك غلب عليها الطابع الايديولوجى والتربوى أكثر منه الطابع الإخبارى والتثقيفى العام. كما استمرت كصحافة رأى تعتمد على المقال والريبورتاجات التى تتضمن خطب الزعماء والحكام. بينما تضاءل اهتمامها بالنشاطات الأخرى التى تزخر بها الحياة اليومية فى الميادين المختلفة مثل الاقتصاد والفن والخدمات والرياضة حتى كاد ينعدم فى بعض الأحيان.

وقد شهدت أفريقيا فى السنوات التى تلت الاستقلال (خلال عقد الستينيات) عدة مؤتمرات تناولت تطوير وسائل الإتصال وإنشاء وكالات أنباء وطنية وتطوير استخدام الإذاعة والتليفزيون فى أغراض التنمية الاجتماعية والثقافة وتحقيق الوحدة بين شعوب القارة. وقد أسفر ذلك عن إنشاء ثلاثة تجمعات تتولى الإشراف على وسائل الاتصال الإفريقية وهى اتحاد الصحفيين الافريقيين فى باماكو ١٩٦١ واتحاد الإذاعات الافريقية فى داكار ١٩٦٢ واتحاد وكالات الأنباء الافريقية فى تونس ١٩٦٢.

واستطاعت هذه التجمعات الإعلامية من خلال العديد من الدراسات التى قامت بها للإعلام الأفريقى أن ترصد أهم السلبيات التى يعانى منها الإعلام الافريقى فى المرحلة الراهنة وتتلخص فيما يلى:

١- نقص الكوادر المتخصصة والمدربة ونقص الأجهزة الإعلامية الحديثة.
٢- سيطرة وكالات الأنباء الغربية على أجهزة الإعلام الافريقية.
٣- وقوع وكالات الإعلان الأفريقية فى أيدى الشركات الأجنبية.
٤- ارتفاع أسعار الورق والمواد الطباعية وارتفاع قيمة الاشتراكات فى وكالات الأنباء العالمية.

هذا علاوة على المشكلات التقليدية التى تعانى منها الصحافة الأفريقية مثل تعدد اللغات وانتشار الأمية بنسبة مرتفعة بين الجماهير الأفريقية[١]. ورغم مرور عقد كامل على نشوء هذه التجمعات وبدء ممارستها لنشاطها ولكن توقفت إنجازاتها عند حدود التوصيات والقرارات العامة.

وإذا كانت قضية الإعلام الوطنى فى أفريقيا قد نالت هذا الاهتمام المكثف على مستوى القارة من خلال المؤتمرات السابق ذكرها فإنها لم تحسم داخل الدول الأفريقية إذ بدأت الضغوط تظهر وتتصاعد بعد الحصول على الاستقلال من أجل أفرقة وسائل الإعلام سواء من حيث الملكية أو مضمون المواد الإعلامية الذى كان ولا يزال يدين بالتبعية للفكر الغربى. وقد حملت الستينيات والسبعينيات إجابات حاسمة على بعض

(١ أ) MOHSEN Tourni: la presse en Afrique, Rev ue Francaise d'etudes politiques Africaincs No 841- Paris, Decembre, 1972 – pp. 50-52.

(١ب) Ali MAZROUI: The press, intellectuals and the printed world in Masstonghts. Kampala Makere univ. press, 1962, pp. 18-22.

التحديات التى يواجهها الإعلام الأفريقى بعد الاستقلال ولكن لا يزال الانتماء الايديولوجى للإعلام الأفريقى لم يتحدد بعد وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل.

ولعل أبرز ما يميز الستينيات عن الخمسينيات فى مجال الإعلام الأفريقى هو نشوء وانتشار وكالات الأنباء الوطنية. وتتضح أهمية ذلك إذا تذكرنا أنه حتى منتصف الخمسينيات لم يكن يوجد بالقارة الأفريقية بأكملها سوى وكالة أنباء جنوب أفريقيا التى أنشئت ١٩٣٨ كى تقوم بتزويد النصف الجنوبى من القارة الأفريقية بالأخبار المحلية والأجنبية ولم تكن هيئة حكومية. وقد كانت وكالة أنباء الشرق الأوسط أول وكالة أفريقية أنشئت فى الخمسينيات (١٩٥٦) ثم تلتها وكالة أنباء غانا (١٩٥٧) وعند بداية السبعينيات كان يوجد حوالى سبع وعشرين وكالة أنباء وطنية فى أفريقيا بعضها رسمى والآخر شبه رسمى[١]. ولا شك أن نمو السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام الأفريقية وتزايد عدد الوزارات الإعلامية الوطنية وتأميم وسائل الإذاعة والتليفزيون وإنشاء وكالات الأنباء الوطنية كل هذه الانجازات وغيرها كانت كفيلة بإحداث مرحلة التحول الرئيسية بالنسبة لوسائل الإعلام الأفريقية حيث أصبحت فى الغالب أدوات للدعاية فى أيدى السلطة السياسية سواء كانت ممثلة فى الحزب الواحد أو فى النظم العسكرية كما استخدمت لدى بعض الأنظمة كأدوات للتغيير الاجتماعى ولتحقيق التنمية الوطنية.

هل توجد نظرية إعلامية لأفريقيا؟!

تواجهنا مجموعة من الصعوبات النظرية والتطبيقية عندما نحاول أن نضع تصنيفاً يضم كل التعقيدات التى يتسم بها الواقع الاجتماعى والسياسى والثقافى والتى تسهم فى صياغة شكل الصحافة الأفريقية ومضمونها. ومهما اختلفت الآراء حول الصحافة ودورها فى الدول النامية فمن الضرورى مراعاة الانصاف عند إجراء مقارنة بينها وبين الصحافة الغربية. فالتقدم الذى حققته الصحافة الغربية سواء فى النواحى المهنية والتكنولوجية أو مجال حرية التعبير استغرق مئات السنين فضلاً عن أنه كان نتاجاً للتطور المادى والفكرى الشامل للمجتمعات الأوربية فضلا عن التقدم

(١) عواطف عبد الرحمن: وكالات الأنباء الافريقية -مذكرة غير منشورة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة - ١٩٧٨-١٩٧٩ - ص١٥.

الذى تحقق من خلال استغلال الشعوب الأفريقية والآسيوية أثناء فترة السيطرة الاستعمارية.

ويرى الصحفى الاسترالى ليلود سومرلاد مؤلف كتاب (الصحافة فى الدول النامية)[١] بأنه من غير اللائق أن نحاول تقييم الحكومات والصحافة فى أفريقيا طبقاً لنفس المعايير التى نستخدمها فى تقييم المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية فالدول الأفريقية تمر بمرحلة انتقال حيث لا تزال تقوم بتجربة كثير من الصيغ والتنظيمات الجديدة. ففى الغرب لا يوجد تناقض بين قيام الحكومات بإصدار الصحف وبين قيام المؤسسات المستقلة عن الحكومات بإنشاء صحف خاصة بها بينما فى الدول الأفريقية فإنه يعتبر من الطبيعى والمنطقى أن تقوم الحكومات بإصدار الصحف التى لا تختلف فى أساليب عملها عن أجهزة الإعلام الأخرى مثل الإذاعة والتليفزيون.

لكل هذه الأسباب وغيرها فإنه لا يمكن تناول الصحافة الأفريقية وتقييمها طبقاً للمقاييس والفلسفات المتعارف عليها فى الغرب وعند محاولة استخلاص الإطار النظرى العام الذى يحكم الصحافة الأفريقية ينبغى تجنب الاعتماد على نظريات سابقة نابعة من واقع مختلف وتستند إلى قيم وأفكار غربية فى معظمها. وسنحاول مناقشة التطبيقات المختلفة للنظريات الإعلامية أملاً فى التوصل إلى التصنيف النظرى الذى يفسر لنا الواقع الإعلامى الأفريقى بكل معطياته وتناقضاته.. وسنبدأ بالتصنيف الذى وضعه ولبورشرام وزملاؤه ١٩٥٦[٢] ويتضمن النظريات الإعلامية الأربعة وهى نظرية السلطة والنظرية السوفيتية والليبرالية ونظرية المسئولية الاجتماعية.

وترتبط نظرية السلطة بنشأة وتطور الصحافة الانجليزية منذ القرن السادس عشر وتقوم على وجوب إخضاع الصحافة ذات الملكية الخاصة لسيطرة الحكومة من خلال قوانين الرقابة ووسائل السيطرة الأخرى مثل التصريح الرسمى والرقابة السابقة على النشر وفرض رسوم باهظة على البريد. وتعكس هذه النظرية الأهمية المتزايدة لسلطة الدولة على حساب حريات الأفراد. والواقع أنها تهدف إلى قهر الرأى المخالف أكثر

(١) Sommerlad, E, L. The Press in developing Countries – Sydney univ. press – 1966.

(٢) Schram, Peterson and Sebert:
The Four theories of Mass Communication URBANA Univ. New York, 1956.

مما تهدف إلى استخدام الصحافة بشكل إيجابى لتطوير الحياة القومية وترقية مستوى المعيشة. والواقع أن الصحافة الأفريقية رغم وجود كثير من التشابه بين ظروفها العامة وبين بعض ملامح نظرية السلطة غير أنه لايمكن تصنيفها داخل هذا الإطار. فالنظرية تفترض ضرورة وجود صحافة ذات ملكية خاصة وتخضع فى ذات الوقت للقيود الحكومية بينما نلحظ أن النمط السائد فى أفريقيا هو ملكية الحكومة وإدارتها للصحف. كذلك النظرية السوفيتية التى قد تبدو فى ظاهرها أنها أقدر على تفسير الوضع الإعلامى فى أفريقيا إذ أن هناك بعض الدول الأفريقية التى تنتهج أسلوباً يماثل الأسلوب السوفيتى فى ملكية الحكومة والحزب للصحافة وخضوعها للسياسة التى يضعها الحزب الحاكم. كما أن معظم الدول الأفريقية تؤكد على ضرورة تعبئة وسائل الإعلام من أجل خدمة الأهداف القومية مثل قضايا التنمية والوحدة الوطنية. ورغم ذلك تظل النظرية السوفيتية قاصرة عن تفسير الأوضاع الإعلامية فى أفريقيا فهى تستمد أساسها النظرى من الفكر الماركسى اللينينى ولا يمكن تعميمها على الدول غير الاشتراكية التى تستخدم الصحافة كأداة للتنمية القومية فمن الواضح أن معظم الدول الأفريقية قد تحددت مواقفها من الصحافة طبقاً لاختيارات سياسية واقتصادية وليس طبقاً لاعتبارات أيديولوجية.

ومن الواضح أن النظرية الليبرالية لا تصلح للتطبيق على الواقع الأفريقى أو العالم الثالث ككل فهى مستمدة من التطور التاريخى للفكر الديمقراطى فى أوربا الغربية. ويكمن الجوهر الرئيسى لهذه النظرية فى وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية وقادرة على القيام بدور الحارس لمصالح من تمثلهم فى مواجهة الحكومة. ولا تتلاءم هذه النظرية مطلقاً مع واقع الدول الأفريقية حيث تسود الأمية والفقر وحيث يستحيل قيام صحافة مستقلة مالياً.

أما فيما يتعلق بالنظرية الرابعة والتى تعرف بالمسئولية الاجتماعية فهى تجيز التدخل النسبى للحكومة كى تضمن أن جميع وجهات النظر سوف تأخذ طريقها للنشر. وتهتم هذه النظرية فى الأساس بالمجتمعات التى تجاوزت مرحلة التصنيع ولذلك تنعدم علاقتها بالمجتمعات النامية فى أفريقيا. وتؤكد هذه النظرية على أهمية المسئولية أكثر من تأكيدها على أهمية الحرية.

ومن الواضح أن النظريات الإعلامية الأربعة قد ركزت على متغير واحد هو علاقة الصحافة بالسلطة السياسية ولم تتعرض للبناء الاجتماعى والثقافى أو الواقع الاقتصادى الذى أفرز النظم الإعلامية القائمة فى العالم الثالث وخصوصاً أفريقيا. هذا فضلاً عن أن جميع المحاولات الأخرى التى قام بها الباحثون الغربيون لحل الأشكالية النظرية للصحافة الأفريقية كانت فى أغلبها محاولات ترقيعية حيث اعتمدت على اقتباس بعض جزئيات غير متسقة من النظريات الإعلامية السالفة الذكر مع إضفاء أسماء جديدة عليها. ومن أبرز هذه التصنيفات تصنيف رالف لوينشيتين[١] الذى ركز على متغيرين هما الملكية والسلطة السياسية وقد خرج بتصنيف مقارب لتصنيف شرام مع اختلاف الأسماء فالنظرية السوفيتية أطلق عليها اسم المركزية الاجتماعية ونظرية المسئولية الاجتماعية أصبح اسمها الليبرالية الاجتماعية. وكذلك دينيس ويلكوكس[٢] الذى أجرى تصنيفاً للصحافة الأفريقية طبقاً لأنماط الملكية الإعلامية السائدة وحاول استخلاص مواقف الحكومات الأفريقية من الصحافة فى ضوء هذا التصنيف. وقد خرج بمجموعة نتائج أولية لا يمكن اعتبارها نظرية عامة بقدر ما هى توضيح للملامح الرئيسية لصورة الصحافة الأفريقية بشكل عام من حيث ارتباط الالتزام السياسى بنمط الملكية وقد اتضح أن جميع الدول الأفريقية تعكس دون استثناء تداخلاً واضحاً بين مختلف الأنظمة والنظريات الإعلامية وخصوصاً كلا من نظرية السلطة والمركزية الاجتماعية. كذلك تبين أن هناك الكثير من الدول الأفريقية التى لم تمتلك أو تحدد بعد النظرية أو الفلسفة التى تحكم علاقتها بالصحافة. ويلاحظ أيضاً بالنسبة للدول الأفريقية التى أعلنت التزامها بنظرية إعلامية محددة بأن ذلك لم يتم بناء على تحديد نظرى أو فلسفى مسبق بقدر ما يعد ذلك بمثابة رد فعل لمشكلات ما بعد الاستقلال.

نظرية التبعية ومردودها فى المجال الإعلامى:

إزاء القصور الذى تتسم به النظريات الإعلامية الأربعة السالفة الذكر وفشل المحاولات التى قام بها بعض الباحثين الغربيين لاستخلاص النظرية الإعلامية التى

(١) Tohan C. Merril and Ralph Lowenstein: Media Messages and Men. New York, David Nackay 1971, p. 186.

(٢) Dennis Wilcox: Op.cit pp. 101-105.

تحكم الدول الأفريقية كجزء من العالم الثالث أو فى مقابل هذه الاتجاهات النظرية ظهر اتجاه آخر يركز على علاقة التبعية التى تربط دول العالم الثالث اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بالعالم الرأسمالى المتقدم. والواقع أن هذا الاتجاه قد ظهر كرد فعل للأزمة التى عانت منها التفسيرات الليبرالية أو بالأحرى النظرية الوظيفية للواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى فى دول العالم الثالث. ولعل أهم ما يمكن أن يقال فى هذا المجال إن مفهوم التبعية قد ظهر من خلال الجدل الحاد الذى دار بين العلماء الاجتماعيين حول مفهومى التخلف والتنمية فمفهوما التنمية والتخلف بالمعنى الذى استخدمته النظريات التقليدية لا يتمتعان بقوة تفسيرية معبرة طالما أنهما لا يشيران بدقة إلى لب المشكلة التى تعانى منها الدول النامية وهى التبعية. لذا فمن الواضح أن مفهوم التبعية يستطيع أن يفسر لنا سبب تبنى دول العالم الثالث أسلوباً فى التنمية يختلف عن ذلك الذى اتبعته الدول الرأسمالية المتقدمة. فمن الطبيعى أن تختلف الظروف التى مرت بها الدول النامية عن تلك التى مرت بها الدول المتقدمة فالدول النامية كانت تمثل المورد الرئيسى للمواد الخام التى تحتاج إليها الدول المتقدمة. كما كانت تشكل سوقاً هائلاً ضخماً لمنتجات الدول الرأسمالية المتقدمة ومن شأن هذا الموقف أن يخلق تبعية مطلقة من جانب الدول النامية. وسيطرة كاملة من جانب الدول الاستعمارية فلا شك أن تخلف العالم الثالث أو تبعيته بمعنى أدق يرجع إلى خضوعه للسيطرة الاستعمارية(*) لعدة قرون والشئ الذى لايمكن تجاهله هو أن بقاء دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى حالة التبعية هو من فعل التقسيم الدولى للعمل الذى يتسم بالطابع الأمبريالى والذى فرض على دول العالم تفاوتاً اجتماعياً واقتصادياً شديداً. وقد تشكلت الأنظمة السياسية والأوضاع الاجتماعية والثقافية فى دول العالم الثالث من خلال وضعها كمجتمعات تابعة داخل النسق الرأسمالى العالمى. وتتسم القوة السياسية فى المجتمعات التابعة بالتركيز فى أيدى فئة قليلة تتحكم فى مصادر القوة الاقتصادية والتعبير السياسى والثقافى. وتتميز الأجهزة السياسية والبناء الفوقى بصفة عامة فى

(*) لقد أوضح فرانك هذه القضية بقوله إن تاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد ومن ثم فإن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة من حيث إنهما نتاج التوسع الرأسمالى الذى تغلغل فى أعماق أكثر القطاعات انغزالا فى المجتمعات المتخلفة. ومن ثم فإن ما تراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية فى هذه المجتمعات بدءاً من أصغر وحداتها الاجتماعية فى الريف وحتى أعقد هذه الوحدات فى المدن المتربوليتانيه ما هى إلا نتاج للتطور التاريخى للنظام الرأسمالى.

دول العالم الثالث (التوابع) بالتضخم والبيروقراطية بشكل تقدمت فيه بصفة عامة على الأبنية التحتية التى تمثل امتداداً لمركز العالم الرأسمالى المتقدم. وإذا كان الدور المنوط بأجهزة الدولة فى الفترة الاستعمارية هو إخضاع الطبقات المحلية لمصالح علاقة الهيمنة الاستعمارية. فإن الوضع لم يختلف كثيراً فى مرحلة ما بعد الاستقلال وفى ظروف تبعية ما بعد الاستعمار. إذ أصبحت الدولة بمثابة وسيط بين الرأسمالية العالمية والبرجوازية المحلية وملاك الأرض. والدولة ليست أداة فى يد طبقة واحدة وإنما تمثل هيكلاً مستقلاً يقوم بالدفاع عن مصالح الطبقات المسيطرة سواء فى المركز أو فى المجتمع التابع[1]. ولا يقتصر دور الدولة على إنجاز المهام السياسية المنوطة بها أو حماية المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية والمحلية فحسب بل تخلق لنفسها إطاراً أيديولوجياً يساعد على تعزيز هيمنتها الفكرية وترويج قيمها الثقافية من خلال أجهزة الاتصال والإعلام التى تحرص على امتلاكها والسيطرة عليها. غير أن تفسير التبعية يجب ألا يقتصر على العوامل العالمية وحدها بل يجب تفسيرها فى ضوء العوامل المحلية الخاصة بدول العالم الثالث. مما تستلزم ضرورة التعرف على طبيعة البناء الاجتماعى والقوى الاجتماعية التى تستفيد من عائد التنمية وتلك التى تتحمل أعباءها فى دول العالم الثالث. ذلك أن الاحتكار العالمى وحده لا يستطيع أن يفسر لنا تبعية دول العالم الثالث إلا إذا حاولنا التعرف على آثاره على هذه الدول وردود أفعالها إزاءه. كذلك لا نستطيع أن نتجاهل التأثير الذى أحدثته ثورة الاتصال على النظام الدولى. فلقد خلقت هذه الثورة عالماً جديداً أشبه بوحدة واحدة.

ورغم وجود بعض الأختلافات بين أنصار اتجاه التبعية إلا أنهم يلتقون حول مجموعة من العناصر الأساسية التى يمكن تلخيصها على النحو التالى:-

١- وجود العلاقة الوثيقة بين البناء الاجتماعى - والاقتصادى والبناء السياسى والثقافى فى المجتمعات التابعة فى العالم الثالث وارتباط ذلك بالنسق الرأسمالى العالمى.

---

(١) انظر: (أ) السيد الحسينى: العالم الثالث تنمية أم تبعية - كتاب دراسات فى التنمية الاجتماعية - القاهرة - دار المعارف ١٩٧٧ - ص١٦٥-١٧٥.

(ب) أحمد زايد: التفاعل بين جماعات الصفوة القديمة والصفوة الجديدة فى الريف المصرى - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القاهرة - فبراير ١٩٨١ - ص١٦٠-١٦٦.

٢- الدور الذى تلعبه البورجوازيات المحلية فى دول العالم الثالث التابعة فى توجيه النظام السياسى والثقافى والإعلامى لخدمة مصالحها واستمرار علاقة التبعية.

ويترتب على ذلك غياب المناخ الديموقراطى الذى يسمح لجميع القوى الاجتماعية بحرية التعبير والمشاركة فى الممارسات السياسية والثقافية والإعلامية وفى هذه الظروف لا تستخدم الديموقراطية إلا بالقدر الذى يسمح باستمرار علاقات التبعية والتخلف(١).

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من أن النصف الثانى من القرن العشرين قد شهد استقلال ٨٠ دولة فى العالم الثالث وحصول اثنين مليار من البشر على حريتهم وتخلصهم من السيطرة الاستعمارية إلا أن الظروف العالمية الراهنة السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية والعسكرية تتجه إلى تأكيد سيطرة الدول المتقدمة وتبعية غالبية الدول النامية. فمع تعزيز الاستقلال السياسى بحلول الستينيات أصبح واضحاً بصورة مطردة أن القضاء على الاستعمار السياسى لابد وأن يستكمل بالقضاء على الاستعمار الاقتصادى والثقافى ذلك إذا ما كانت هناك رغبة فى إحداث تغيير حقيقى فى علاقات التبعية فى دول العالم الثالث. وفضلاً عن ذلك فإنه نتيجة لخضوع دول العالم الثالث خلال المرحلة الاستعمارية للاستعمار الاجتماعى والثقافى علاوة على الاستعمار السياسى والاقتصادى فقد أدى ذلك إلى تحول القيم والأنماط السلوكية فى جزء كبير من العالم الثالث كى تعكس قيم وسلوكيات الدول الاستعمارية وبعد الاستقلال لم يحدث أدنى تغيير بل تم تدعيم الأنماط المنقولة من خلال مجموعة متنوعة من الميكانيزمات. ومن ثم فبقدر ما يكون هناك إدراك لعدم إمكانية تحقيق الاستقلال السياسى بدون الاستقلال الاقتصادى لابد أن يكون هناك أيضاً إدراك بأن الاستقلال الشامل لا يتحقق إلا بالتحرر الاجتماعى - الثقافى. ولذلك فإنه من المستحيل تصور استمرار السيطرة السياسية والاقتصادية على العالم الثالث بدون الدعم الهائل الذى يوفره نسق إعلامى فعال كأداة للسيطرة الثقافية والأيديولوجية. لذلك توجد درجة ملحوظة من عدم التكافؤ فى توزيع القوة على أساس أن وسائل الإعلام مصدر رئيسى من مصادر القوة والنفوذ إذ يوجد عدد قليل من الدول (الدول الرأسمالية المتقدمة على وجه التحديد) يتولى عملية الإرسال بشكل أساسى، أما غالبية الدول (من العالم الثالث)

(١) أحمد زايد: مصدر سابق - ص١٦٨.

فهى تستقبل ما يرسل إليها. وينتج عن ذلك عدم توازن ملحوظ فى تبادل المعلومات والأنباء بين العالم النامى والعالم المتقدم بالرغم من أهمية ذلك الدور على المستوى الدولى إذ يرتكز عليه ضرورة إبلاغ الرأى العام العالمى بالمشاكل التى تهدد الانسانية وخصوصاً تلك التى لن تتوفر حلولها إلا بالتعاون بين الدول مثل مشاكل سباق التسلح والبطالة والفقر والأمية والجوع ونقص الخدمات الصحية وتلوث البيئة والعنصرية والانفجار السكانى واضطهاد المرأة. ومن هنا يمكن استخلاص مفهوم التبعية الإعلامية بأنها العلاقة التى تجسد عدم التكافؤ فى الامكانيات المادية والمصادر الإعلامية بين الدول الغربية المتقدمة وبين الدول النامية كما تجسد عدم التوزان فى التغطية الاخبارية وتبادل المعلومات بين الشمال والجنوب. مما يترتب عليه تشويه الصورة الذهنية لشعوب العالم الثالث لدى الرأى العام العالمى فضلاً عن إلحاق الضرر الجسيم بالثقافة القومية والقيم والأنماط السلوكية لدى هذه الشعوب وتعميق الاغتراب الثقافى. وتحتل وسائل الاتصال موقعاً مزدوجاً عند أى مستوى من مستويات التحليل للتخلف والتبعية. لذا يجب عند تحليلنا لوسائل الاتصال أن نأخذ فى الاعتبار مستويين للتحليل:

١- **المستوى الأول:** ويتعلق بالبعد الذاتى الذى يتمثل فى الامكانيات المادية والبشرية وتشمل الوسائل التكنولوجية والمراسلين.

٢- **المستوى الثانى:** ويمثل التوجهات الإعلامية التى يتم نقلها بواسطة وكالات الأنباء أى صيغة الأنباء ومضامينها.

وفيما يتعلق بالمستوى الأول الخاص بالامكانيات المادية والبشرية فالواقع أن وكالات الأنباء الخمسة العالمية تحتكر أكثر من ٨٠% من الأنباء فى العالم تخصص ما بين ٢٠، ٣٠% للدول النامية وهناك ٣٥ دولة فى العالم ليست فيها أية وكالات أنباء منها ١٨ دولة أفريقية. كذلك يتميز التدفق العالمى للأنباء بعدم التوازن فى توزيع المراسلين على النطاق العالمى ويتميز أيضاً بالتغطية المنتقاة لمناطق معينة على حساب مناطق أخرى. وتوضح إحصائيات (١٩٩٤) للتوزيع العالمى لمراسلى وكالات الأنباء العالمية أن أوربا وأمريكا الشمالية هما الموقعان الرئيسيان لمراسلى الوكالات وأن أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا هم أقل المناطق بالنسبة لعدد المراسلين العالميين.

ويشير المستوى الثانى الذى يؤكد تبعية دول العالم الثالث وفى مقدمتها الدول الأفريقية فى المجال الإعلامى إلى وجود التباين السافر فى نوع التغطية الاخبارية للأحداث الدولية فقد أجمعت الدراسات العديدة على أن الأحداث فى الدول الغربية المتقدمة هى المستهدف الأول فى التغطية الاخبارية باستثناء بعض الأحداث فى الدول التابعة. وتشير هذه الدراسات إلى أهمية الدور الذى يقوم به الإعلام الاخبارى الذى تنقله وكالات الأنباء العالمية فى تشكيل صورة الحقيقة العالمية وأن أهميته تتفوق على الصورة الذهنية المسبقة وذلك لانتظامه ومواظبته وانتشاره[١]. كذلك نوع التغطية الاخبارية التى يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية فهناك أسس وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها المراسل فى تحديد الأولويات والأفضليات سواء فى اختيار الأحداث أو تحريرها أو نشرها. ويؤكد ميليبان (أن وسائل الإعلام الدولية وخصوصاً وكالات الأنباء الغربية تقدم خدماتها الإعلامية وفقاً لمخطط مدروس ولتحقيق أهداف محددة وبشكل لا يخلو من التسلط والسيطرة وذلك من خلال إمكانياتها الهائلة وقدراتها على تكوين الأخبار بما يتفق مع مصالحها ولقد أثبتت وكالات الأنباء الغربية بصورة قاطعة أنها عنصر فعال تعتمد عليها المجتمعات الرأسمالية فى نشر أفكارها ومعتقداتها ولا يمكن للوكالات أن تتخلى عن هذه الوظيفة[٢].

جدول (١) التوزيع العالمى لمراسلى وكالات الأنباء العالمية لعام ١٩٧٤

أمريكا	٣٤%	أوربا	٢٨%
آسيا واستراليا	١٧%	أمريكا اللاتينية	١١%
الشرق الأوسط	٦%	أفريقيا	٤%

ونلحظ من سياق هذا التصريح مدى أهمية وخطورة الدور الذى تلعبه وكالات الأنباء العالمية فى الصراع الدولى وتشويه الصورة الحقيقية للأحداث وفرضها على الرأى العام العالمى كحقيقة إعلامية.

(١) Phil Harris: International News Media Authority and dependence in Introduction to Mass Communication in Nigeria. Lagos 1976. p. 1110.

(٢) Milliband, R: The state in the Capitalist Socity. London Quarter books 1973. p. 211.

مظاهر التبعية الإعلامية (دور الشركات غير القومية):

لا يمكن التطرق إلى قضية التبعية الإعلامية دون الإشارة إلى الدور الذى تلعبه الشركات عبر القومية فى هذا المجال وهو لا يتلخص فقط فى إرسال التكنولوجيا ورؤوس الأموال بل يتسع ليشمل بيع العديد من المنتجات الاستهلاكية ذات الطابع الاجتماعى – الثقافى أو السوسيو–ثقافى التى تهدف فى الغالب إلى نشر أفكار ومعتقدات تؤدى إلى تعميق الاغتراب الثقافى والاجتماعى لدى شعوب العالم الثالث التى تمثل دولهم الساحة الرئيسية لأنشطة هذه الشركات. هذا وسنحاول أن نحدد أبعاد التأثير الذى تمارسه الشركات عبر القومية من خلال الدور الذى تقوم به كأحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج التفضيلات الاجتماعية – الثقافية (بل وأكثر من ذلك التفضيلات الاجتماعية – السياسية والاقتصادية) من البلدان الأصلية إلى البلدان الأخرى مما يؤدى إلى فقدان الخصائص القومية المميزة لثقافات الشعوب التى تتعرض لهذه التاثيرات. إننا سنحدد ملامح الدور الذى تقوم به الشركات عبر القومية بوصفها نظماً للاتصال الدولى مما يستلزم تفنيد المكونات الرئيسية للعمليات الاتصالية التى تتم عبر هذه الشركات وأنشطتها المتنوعة. وذلك سعياً للتعرف على مدى ما تسهم به هذه الشركات فى تكريس تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة وخصوصاً فى مجالى الاتصال والإعلام. وتتحدد مكونات العمليات الاتصالية فى ضوء المحددات الخمس المعروفة وهى:

١- من (منتج المادة الاتصالية)؟
٢- قال ماذا (مضمون المادة الاتصالية)؟
٣- لمن (الجمهور المتلقى)؟
٤- كيف (الوسيلة الاتصالية)؟
٥- وما هو الأثر (الصدى)؟

ويشير المحدد الأول إلى مصدر المادة الاتصالية أو منتجها الأصلى فنلاحظ أن الشركات عبر القومية (حوالى ٣٧ ألف شركة عبر قومية تسيطر على نحو ٨٠ ألف شركة تابعة) توجد مقارها الرئيسية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا والمملكة المتحدة وفرنسا. وأن الأغلبية الساحقة

من الشركات الأجنبية التابعة لهذه الدول توجد فى دول العالم الثالث التى كانت تابعة لها بشكل رسمى أو غير رسمى وخصوصاً المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. والأهم من ذلك هو أن هذه الدول هى موطن وكالات الأنباء العالمية الأربعة (الوكالتان الأمريكيتان اسوشيتدبرس ويونيتدبرس وانترناشيونال ورويتر البريطانية وآجنس فرانس برس الفرنسية) وتعتمد عليها فى الواقع كافة اقتصاديات السوق (ما عدا اليابان) اعتماداً كبيراً لأخبارها الخارجية.. وبالمثل فإن نسبة عالية من البرامج التليفزيونية لمعظم دول العالم الثالث يتم استيرادها من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وأخيراً فمن بين أكبر الوكالات العالمية الخمسة والعشرين فى العالم فى الإعلان الدولى (وهو صناعة رئيسية فيما يتصل بالتأثير الاجتماعى الثقافى) هناك ٢٠ وكالة أمريكية ومعظمها تحصل على إعلاناتها من الخارج[١].

المحدد الثانى (ماذا؟) الخاص بمحتوى الرسائل المنقولة من الدول التى توجد بها المقار الرئيسية للشركات عبر القومية ولا سيما ما يتعلق بالثقافة التجارية لهذه الشركات والواقع أن الثقافة التجارية تتضمن مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها فى بعدين أساسيين أولهما يتعلق بالاتجاهات والقيم وأنماط السلوك وثانيهما يتعلق بكل من أنماط التنظيم والإنتاج والاستهلاك. ويتسع البعد الأول كى يشمل نطاقاً أكبر من نطاق الثقافة التجارية فيتضمن على سبيل المثال التفضيلات الأيديولوجية العامة أو الاتجاهات وأساليب الحياة وأنماط السلوك العامة ويتضمن البعد الثانى للثقافة التجارية ميكانزمات تشجع أنماط وعمليات إنتاجية واستهلاكية لا تلبى احتياجات المجتمعات التابعة بل تؤدى إلى خلق الإحساس بالحاجة إلى التوسع الاستهلاكى. ويمكن أن يتم هذا بصفة خاصة من خلال العلاقات العامة والتسويق والإعلانات الباهظة التكاليف.

المحدد الثالث (لمن؟) ويتضمن الجمهور المتلقى للرسائل الإعلامية والسوسيوثقافية. ويلعب العاملون فى الشركات الأجنبية التابعة دوراً هاماً فى نقل القيم وأنماط السلوك باعتبارهم نماذج حية تجسد خبرة الشركات الأجنبية التابعة ويركز

(١) انظر: كارل سوفانت وبرنارد بيتس: الاستثمارات الاجتماعية الثقافية فى نطاق الاقتصاد السياسى الدولى لعلاقات الشمال والجنوب - دور الشركات عبر القومية - مركز دراسات الشركات عبر القومية بالأمم المتحدة - نيويورك - يونيو - ١٩٧٩.

هؤلاء على الطبقات والفئات العليا من الطبقة الوسطى فى مجتمعات العالم الثالث. أما الشرائح الدنيا والطبقات الفقيرة الأمية التى تتكون منها أغلبية دول العالم الثالث فإنها بمعزل عن التأثيرات المباشرة ولكن هذا لا يمنع من تعرضها لتأثير الإعلانات عبر الإعلام المرئى والمسموع (الإذاعة والتليفزيون).

والمحدد الرابع (كيف؟) الخاص بالقنوات التى يتم عبرها بث الرسائل الإعلامية والتى تسهم فى تشكيل الأنماط الاستهلاكية. وهنا تلعب الإذاعة والتليفزيون دوراً رئيسياً ثم الصحف والمجلات والنشرات المهنية والكتب والاسطوانات وشرائط الفيديو ووكالات الأنباء. وثمة قنوات أخرى ذات صلة بالموضوع ألا وهى المعاهد التعليمية والمديرون والعاملون فى الشركات الأجنبية التابعة بل وحتى اللغة وأساليب تدريسها وفضلاً عن الإعلان وخصوصاً فى سياق الثقافة التجارية فإن شبكات الشركات الأجنبية التابعة للشركات عبر القومية تعد بطبيعة الحال القناة الرئيسية للاستثمارات الاجتماعية الثقافية. وهذه العوامل مجتمعة بالإضافة إلى التكنولوجيا الحديثة للاتصال تجعل من شبكات الشركات الأجنبية التابعة فى الواقع جهازاً عالمياً ديناميكياً للاتصال. أما المحدد الخامس والأخير فهو يتعلق بالتأثيرات التى تحدثها الرسائل الاجتماعية الثقافية لدى الجماهير المتلقية من شعوب العالم الثالث عبر الإعلانات وسواها من المواد الإعلامية والاتصالية سواء المنشورة فى الصحف أو المذاعة والمعروضة فى كل من الإذاعة والتليفزيون. ومن الممكن قياس حجم التأثير ومداه من خلال توفر بعض الشروط الضرورية مثل مضمون الرسالة الإعلامية ومدى اختلافها عن البيئات الاجتماعية الثقافية للمتلقين أى اشتراط وجود فارق حضارى يعتد به. ومن المرجح على أساس هذا الشرط وحده أن يكون الأثر بالغ القوة فى مجتمعات العالم الثالث. وثمة شروط أخرى تتعلق بالمضمون ألا وهى وضوح الرسالة وتكرارها ومدى قدرتها على الاقناع. كذلك عدد القنوات الإعلامية ومدى تنوعها يلعب دوراً هاماً فى التأثير. وعندما يتعلق الأمر بالجمهور المتلقى فمن المعروف أنه كلما زاد تعرض أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات للرسالة الإعلامية كانت الأثار أعظم وأعمق. ويبدو على وجه الإجمال أن مجموعة الشروط الرئيسية الواجب توافرها لحدوث التاثيرات تتحقق فى عموميتها فى معظم دول العالم الثالث وخصوصاً الدول الأفريقية التى تتنوع فيها التأثيرات السوسيوثقافية طبقاً للشركات عبر القومية التابعة لها. فنلاحظ أن

المناطق الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفون) تعتبر مناطق نفوذ ثقافى فرنسى وذلك على عكس باقى المناطق الأفريقية الناطقة بالانجليزية والتى تعتبر مجالات حيوية للنشاط الثقافى الذى تمارسه الشركات عبر القومية الأمريكية والبريطانية من خلال وسائل الاتصال العديدة.

وفى النهاية فإن التأثير الأساسى يتمثل فى مدى استيعاب شعوب العالم الثالث للاستثمارات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالدول الرأسمالية من خلال الشركات عبر القومية والتى تؤدى إلى حدوث تغيير فى الإتجاهات الاجتماعية والثقافية لمواطنى العالم الثالث إزاء الصورة الاجتماعية والثقافية للدول الرأسمالية المتقدمة.

التبعية الإعلامية وحرية الصحافة فى أفريقيا:

لقد رأينا كيف أدى التطور الاقتصادى العالمى وما ارتبط به من تقدم تكنولوجى إلى التطور فى وسائل الاتصال العالمية الأمر الذى جعل الحصول عليها واستيرادها وتصنيعها يحتاج إلى أموال طائلة وخبرات فنية متخصصة ووسائل تكنولوجية متطورة. مما أدى إلى سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على وكالات الأنباء العالمية والإذاعات الدولية البارزة والصحف والمجلات الدولية وترتب على هذا الوضع ظهور ما يسمى بالاحتكار والتركيز فى الاتصال الدولى أى احتكار قلة من الدول الرأسمالية المتقدمة لمصادر الأنباء فى العالم فى الوقت الذى لا يتجاوز نصيب العالم الثالث الحدود الدنيا فى المصادر الإعلامية وتعتبر أفريقيا أفقر القارات فى المصادر الإعلامية من حيث الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء.

وقد اتضح لنا أبعاد الدور الذى تقوم به الشركات عبر القومية فى تكريس تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ليس فى المجالين الاقتصادى والسياسى فحسب بل فى الميادين الاجتماعية والثقافية وذلك من خلال استخدامها لوسائل الإعلام الدولية السالفة الذكر (وكالات الأنباء العالمية – المجلات الدولية – الإذاعات – التليفزيون). وتعد الإعلانات الأداة الرئيسية التى تستخدمها هذه الشركات لنشر الثقافة التجارية وتهديد الخصائص القومية للثقافة الوطنية فى الدول الأفريقية. والواقع أن الإعلانات تلعب دوراً مزدوجاً فى خلق عدة مستويات للتبعية الإعلامية والثقافية فى الدول الأفريقية كما أنها تمثل خطراً مباشراً يهدد حرية الصحافة فى أفريقيا. والدور

الأساسى الذى تقوم به الإعلانات التجارية الخاصة بالشركات عبر القومية وتوابعها فى الدول الأفريقية هو الترويج للسلع الاستهلاكية المستوردة مما يؤدى إلى خلق أنماط للاستهلاك تتعارض مع خطط التنمية القومية ومستلزمات الاقتصاد الوطنى.

وهكذا يتم تكريس واستمرار تبعية الدول الأفريقية اقتصادياً وسياسياً للسوق الرأسمالية العالمية وممثليها حيث تسهم الإعلانات التجارية فى تقويض محاولات الاستقلال الاقتصادى بشكل غير مباشر من خلال ترويض العقول وتنمية رغبات استهلاكية جديدة لدى الجماهير الأفريقية.

ويتحقق ذلك فى الغالب من خلال وكالات الإعلان الأجنبية التى تقوم باختراق وسائل الإعلام الأفريقية وتفرض عليها شروطها وأولوياتها بكل ما يمثل ذلك من تهديد لحرية الصحافة وللاقتصاد الوطنى فى آن واحد. وهناك أمثلة عديدة على وكالات الإعلان الأجنبية فى أفريقيا منها الوكالة الفرنسية (وكالة هافاس للإعلانات) وهى تملك نفوذاً واسعاً فى المنطقة الناطقة بالفرنسية (فى غرب أفريقيا ومدغشقر) ولا تقل العقود التى توقعها مع الصحف الأفريقية عن خمسة أعوام تضمن خلالها نشر حد أدنى من الإعلانات وتحصل على ٤٠% عمولة على الإعلانات الأجنبية. ولها مساحات محجوزة بصفة دائمة فى هذه الصحف. ولا يخفى ما تمثله هذه العقود من تهديد سافر لحرية الصحافة إذ من خلالها تستطيع وكالات الإعلان التدخل فى مضامين المواد الإعلامية التى تنشرها تلك الصحف. وقد بدأت بعض الصحف الأفريقية تتحرر من سيطرة وكالة هافاس الإعلانية عندما بدأت تظهر للوجود وكالة غرب أفريقيا للإعلانات رغم أنها تقتطع ٥٠% عمولة على الإعلانات. وقد أنشأت كل من مصر وتونس والجزائر وكالات إعلان حكومية فى بلادهم ويتم من خلال هذه الوكالات تزويد الصحف بالإعلانات[١].

أما الدور الذى تقوم به الإعلانات فى تهديد حرية الصحافة فى أفريقيا فهو يأتى أصلاً من التمويل. إذ أن استخدام أو الاعتماد على الإعلانات كمصدر لتمويل الصحف يضع فى أيدى المعلنين سلطة كبيرة تجعلهم يتحكمون فى مضمون ما تنشره الصحف

(١) Ekani O nambele: L, exploitation de la Presse en Afrique Sud de Sahara Thesis Universite de Paris 1965. p. 45.

إلا إذا كانت هذه الصحف خاضعة لإشراف الحكومة، وهنا يمكن تحييد موقف المعلنين رغم أن هذا لا يلغى احتمال المواجهة بين بعض المعلنين الأقوياء والحكومة حينما يحاول هؤلاء فرض ضغوطهم غير المباشرة على الصحيفة والتى تهدف فى النهاية إلى تخريب خطة التنمية القومية داخل الدولة. ويزداد الصراع بين المعلنين والحكومة عندما يكون هؤلاء المعلنون ممثلين للشركات الأجنبية.

وأخيراً فإذا كان لنا أن نلخص أنواع التبعية الإعلامية التى تخضع لها الصحافة الأفريقية فيمكننا أن نشير إلى ثلاثة أنواع من التبعية أولها التبعية للسلطة الحاكمة وثانيها التبعية لرؤوس الأموال المحلية والدولية وثالثها التبعية التاريخية للتراث الفرانكوفونى والانجلوأمريكى ورغم تفاوت درجات خضوع الدول الأفريقية لأنواع التبعية المذكورة إلا أنه يبقى التحدى الرئيسى أمام الصحافة الوطنية فى أفريقيا وهو كيفية التخلص من كافة أشكال التبعية الإعلامية. وهذا الأمل لن يتحقق بالطبع إلا إذا تخلصت الشعوب الأفريقية من الصور الأخرى للتبعية الاقتصادية والسياسية التى يعنى استمرارها منح عمر أطول للتبعية الإعلامية والثقافية.